

وأدى فتح الاسواق الفلسطينية ، من قبل الاستعمار البريطاني ، الى احداث تغييرات جوهرية في التكوين الاجتماعي لفلسطين ، وتزايد تفهقر العلاقات الانتاجية الاقطاعية لحساب العلاقات الرأسمالية . كما أدى هذا الفتح الى افساح المجال - نسبيا - امام الصناعة العربية . فكان ٦٠٪ من مجموع المحلات الصناعية في فلسطين ، في العام ١٩٢٧ ، يمتلكها العرب ، وبلغ رأس المال المستثمر فيها نحو ٦١٣٠٠٠ جنية فلسطيني . اما الاستثمار الاجمالي فبلغ ، انذاك ، ٣٥١٤٨٨٦ جنيها فلسطينيا . وكان يعمل في هذه المحلات ١٧٩٥٥ شخصا (٣) . وغني عن القول بأنه كان في فلسطين ، بين العامين ١٩٢٠ و ١٩٢٥ ، مائة وثلاثون شركة ، هبط عددها ، بين ١٩٢٦ و ١٩٣١ ، الى مائة فقط ، بتأثير الازمة الاقتصادية التي اجتاحت فلسطين ، اواخر العشرينات ، ثم عاد عدد الشركات وارتفع ، فوصل فيما بين العامين ١٩٣٢ و ١٩٣٧ ، الى ٨٤٢ شركة (٤) . وقفز عدد المشروعات الصناعية العربية ، في العام ١٩٣٨ ، الى ما يزيد عن ألفي مشروع صناعي ، بواقع ١١٪ من مجموع رأس المال المستثمر في صناعات البلاد . وتراوح حجم انتاج المشاريع العربية هذه ما بين ٢٠٪ و ٢٥٪ من مجمل الانتاج الصناعي في فلسطين ، في العام المذكور (٥) .

واخذ رأس المال الاجنبي بعنق البرجوازية العربية في فلسطين ، حيث بلغ في العام ١٩٣٦ ، نحو ثمانين مليون جنية فلسطيني ، مما أدى الى اطالة أمد المرحلة التجارية في حياة البرجوازية العربية الفلسطينية ، والى تشويه نموها . وحاول قطاع منها التحول الى برجوازية كومبرادورية ، تتاجر بالخامسات وتسويق البضائع الأوروبية المستوردة . رغم ان الرأسمالية اليهودية قد سبقتها في هذا المجال .

ويرى اقتصادي صهيوني ان اتجاه التطور الصناعي في فلسطين خضع لعاملين اثنين : أولهما ، ان رأس المال الاجنبي كان يسعى الى الاستثمار في ميدان يقل فيه عنصر المخاطرة ، الى ابعد حد ممكن ، كما هو الحال في قطاع الخدمات (الغاز ، الكهرباء ، الهاتف ، سكة الحديد ، ووسائل المواصلات الاخرى) ، حيث يتسع مجال الحصول على فائدة منتظمة من رأس المال فضلا عن الطابع الاحتكاري لهذا القطاع . كما اقتصت المصالح الاجنبية بمشروعات التعدين ، التي حصلت على امتيازات بشأنها . وكان لهذه المشروعات التعدينية وضع خاص يعلو على مستويات البلد العادية ، من حيث ان انتاجها كان معدا للسوق العالمية ، وليس للسوق المحلية . وكلما عظم نطاق هذه المؤسسات ، ظل تكوين هذه الصناعات « غير عضوي » ، بالموازنة مع الاقتصاد بوجه عام (٦) .

وزادت رؤوس الاموال الاجنبية من نشاط التجارة الفلسطينية بشكل ملفت للنظر . وارتفعت حمولة السفن التي دخلت موانئ فلسطين ، حاملة تجارتها ،